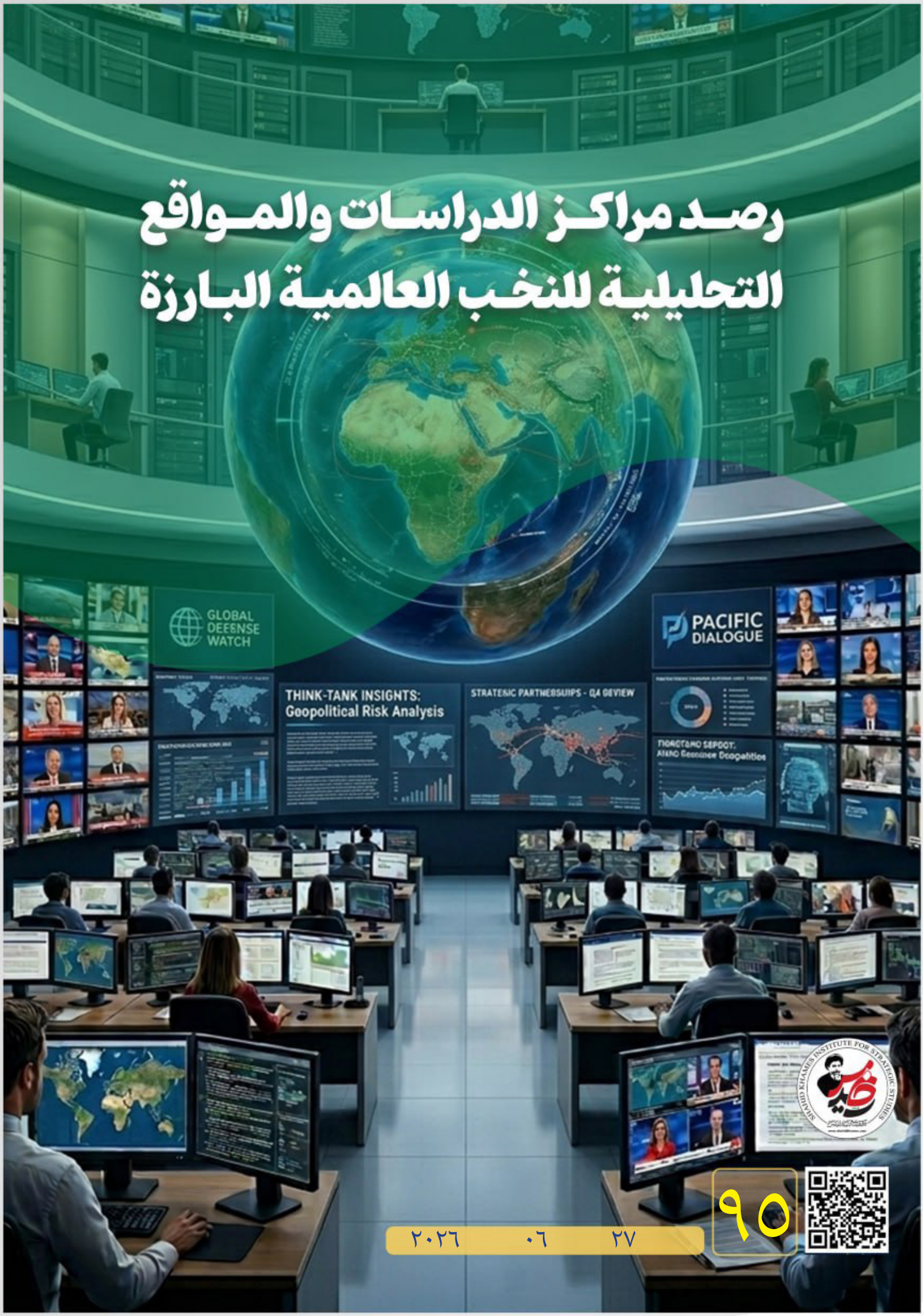

رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

٩٥
٢٧ ٠٦ ٢٠٢٦

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. تصفية حساب أفغانستان: الحروب التي لا تنتهي وكلفة النسيان الجماعي / FOREIGN AFFAIRS	٤
٢. هل أصبح حزب الله الآن بالنسبة إلى طهران التزاماً أكثر منه أصلاً؟ / FOREIGN POLICY	٥
٣. إيران تقدّر مكاسب غير متوقعة بقيمة ٤٠ مليار دولار من إعادة فتح هرمز مع دول الخليج / WSJ	٦
٤. إيرانيون أنهكتهم الحرب يجدون السكينة على حلبة الرقص في تركيا / WSJ	٧
٥. بعد عام من استبدال فاغنر، يواجه «الفيلق الأفريقي» الروسي مشكلات في مالي / LE MONDE	٨
٦. التهديد الصاروخي المتزايد ضد الأراضي الأمريكية الرئيسية وسباق التسلح الناشئ / IISS	٩
٧. تحت ظل الحرب: استمرار تآكل الطبقة الوسطى في إيران / INSS	١٠
٨. بموجب الاتفاق، لن تنسحب إسرائيل من لبنان إلا بعد نزع سلاح حزب الله / HAARETZ	١١
٩. المحاربون القدامى الأمريكيون والمواد المهلوسة: انتشار الاستخدام والتفضيلات السياساتية / RAND	١٢
١٠. الحوافز والانسحاب والتداعيات: ما نعرفه عن اتفاق إسرائيل ولبنان / YNETNEWS	١٣
١١. علاقة جديدة بين الولايات المتحدة والعراق؟ / MEI	١٤
١٢. سلام سيئ: دول الخليج العربية ومذكرة التفاهم بين إيران والولايات المتحدة / IISS	١٥
١٣. حين ينقلب المدّ على بوتين، احذروا الرجل الغارق / FOREIGN POLICY	١٧
١٤. من ينتصر في حروب المسيّرات في أفريقيا؟ أوكرانيا ليست ساحة المعركة الوحيدة..... / FOREIGN AFFAIRS	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحه

الملخص التنفيذي

دخل الشرق الأوسط مرحلة لم تعد فيها المفاهيم المألوفة تحمل معانيها السابقة. فـ«السلام» لا يعني بالضرورة الاستقرار، و«الردع» لا يُمارَس دائماً عبر الجيوش التقليدية، و«القوة الوكيلة» ليست في كل الأحوال أداة قوة، بل قد تتحول أحياناً إلى عبء مالي وأمني. كما أن «النصر العسكري»، إذا لم يُترجم سياسياً، قد يصبح مساراً استنزافياً، وأن «الاتفاق الدبلوماسي» يمكنه في الوقت نفسه أن يمنع الحرب وأن يزرع بذور أزمة مقبلة. وتقف التحليلات الأخيرة في وسائل الإعلام ومراكز التفكير الدولية عند هذه النقطة تحديداً: محاولة فهم العالم بعد الصدمات المتلاحقة للحرب والطاقة والطائرات المسيّرة والصواريخ والانهيار الاجتماعي وإعادة تعريف الدور الأمريكي. وبالنسبة إلى المتلقي الشرق أوسطي، تكمن أهمية هذا الملف في أن التطورات المطروحة ليست أحداثاً متفرقة أو منفصلة؛ فمذكرة التفاهم بين إيران والولايات المتحدة، والنزاع حول مضيق هرمز، ومستقبل حزب الله، والاتفاق بين إسرائيل ولبنان، وسعي واشنطن إلى إعادة ترتيب علاقتها بالعراق، وأزمة الطبقة الوسطى في إيران، والإرهاق الاجتماعي بعد الحرب، وإخفاقات روسيا في مالي، وحرب المسيّرات في أفريقيا، والضغط الأوكراني على روسيا، والسباق الصاروخي العالمي، كلها عناصر ضمن صورة أكبر: تشكل نظام تصبح فيه القوة أكثر سيولة وتشابكاً واقتصادية وتكنولوجية من أي وقت مضى.

في هذا النظام الجديد، تمثل إيران نموذجاً معقداً لفاعل يمتلك مواطن ضعف وأدوات ضغط في آن واحد. فمن جهة، أرهقت الحرب والعقوبات والتضخم مجتمعها وطبقتها الوسطى؛ ومن جهة أخرى، استطاعت توظيف مضيق هرمز، والقوى الإقليمية، والمفاوضات المباشرة مع الولايات المتحدة، وتهديد سوق الطاقة لإعادة بناء موقعها. وهذه الثنائية، أي إيران المنهكة داخلياً وإيران القادرة على المساومة إقليمياً، أساسية لفهم السياسة المقبلة في الشرق الأوسط. وفي المقابل، تواجه دول الخليج العربية معضلة صعبة؛ فهي تدعم اتفاقاً لا تثق به تماماً، لأن البديل، أي عودة الحرب، أشد خطراً على اقتصادها وأمنها. وهذا يبيّن أن صناعة القرار في الخليج باتت أكثر من أي وقت مضى محكومة بموازنة دقيقة بين الخوف من إيران، وانعدام الثقة بالولايات المتحدة، وضرورة حماية الطاقة، والقلق من عدم الاستقرار الإقليمي. وفي الوقت نفسه، يوضح ملفا لبنان والعراق أن المسألة المركزية في الشرق الأوسط لا تزال سيادة الدولة. ففي لبنان، يرتبط الاتفاق مع إسرائيل بنزع سلاح حزب الله، لكن تنفيذه مرهون بقدرة الجيش اللبناني، وهو جيش يواجه قيوداً ميدانية وسياسية جدية. وفي العراق، تتوقع واشنطن من رئيس الوزراء الجديد ضبط الجماعات المسلحة وإبعاد العراق عن النفوذ الإيراني، غير أن شبكات القوة والاقتصاد والمحاصصة السياسية تجعل هذا المشروع بالغ التعقيد. ولا يقل البعد التكنولوجي أهمية؛ فقد أثبتت المسيّرات في أفريقيا وأوكرانيا والشرق الأوسط أن الفاعلين الصغار قادرون على تقويض تفوق الكبار، فيما تدفع الصواريخ والمنظومات البعيدة المدى الأمن العالمي نحو سباق تسلح جديد ربما يكون أوسع من التنافس النووي. وبعبارة أخرى، لم يعد الشرق الأوسط مجرد مستهلك للتحولات الأمنية العالمية، بل أصبح أحد المختبرات الرئيسية لمستقبل الحرب. وقد كُتب هذا التقرير لقارئ لا يريد معرفة الخبر فقط، بل فهم المنطق الكامن وراءه؛ فالقضية ليست أي اتفاق وُقّع، أو أي هجوم وقع، أو أي حكومة تغيرت، بل كيف تعيد هذه التحولات مجتمعة رسم خريطة القوة في المنطقة، حيث لا يملك أي فاعل نصراً كاملاً، ولا يخلو أي اتفاق من كلفة، ولا تبقى أي أزمة محلية خالصة.

FOREIGN AFFAIRS

تصفية حساب أفغانستان: الحروب التي لا تنتهي وكلفة النسيان الجماعي

FOREIGN AFFAIRS

بعد خمس سنوات على نهاية الحرب الأمريكية التي استمرت عشرين عاماً في أفغانستان، يتمثل التقييم الأساسي في أن التهديد الإرهابي الذي كان يبرر استمرار الوجود العسكري الأمريكي قد جرى تضخيمه إلى حد كبير. بدأ الانسحاب النهائي في نيسان/أبريل ٢٠٢١، وكان من المقرر أن تغادر القوات المتبقية، وعددها ٢٥٠٠ جندي، بحلول أيلول/سبتمبر؛ غير أن الانهيار السريع لقوات الحكومة الأفغانية مكّن طالبان من السيطرة على معظم مراكز الولايات بحلول أوائل آب/أغسطس، ثم سقطت كابل في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢١. وقد جرى إجلاء نحو ١٢٠

ألف شخص عبر عمليات جوية نفذتها الولايات المتحدة وحلفاؤها وحتى مجموعات خاصة، وقبل أربعة أيام من خروج آخر جندي أمريكي في ٣٠ آب/أغسطس، قُتل ١٣ عسكرياً أمريكياً في تفجير انتحاري بمطار كابل. كلّفت حرب أفغانستان نحو تريليون دولار، وقُتل أو جُرح أكثر من ١٢٠ ألف مدني أفغاني، وخدم أكثر من ٧٧٥ ألف عسكري أمريكي في أفغانستان، وأُصيب أكثر من ٢٠ ألفاً و٧٠٠ منهم، فيما قُتل أكثر من ٢٤٠٠. ورغم هذه الكلفة، لم تُنفَّذ خلال السنوات الخمس التي أعقبت عودة طالبان أي عملية إرهابية ضد الولايات المتحدة من جانب جماعة متمركزة في أفغانستان، وهي حقيقة تمثل الأساس الرئيس لإعادة النظر في منطق استمرار الحرب. بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، هاجمت الولايات المتحدة أفغانستان في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وأزاحت تنظيم القاعدة ونظام طالبان عبر مزيج من القوة الجوية والعمليات الخاصة والمعلومات الميدانية وتحالف الشمال. لكن تركيز واشنطن انتقل بعد عام ٢٠٠٣ إلى العراق، وأعادت طالبان تنظيم صفوفها بحلول ٢٠٠٦. ورغم أن بناء الدولة وترسيخ الديمقراطية ودعم حكومة كابل كانت جزءاً من المشروع الأمريكي، فإن الدافع الأساسي ظل الخوف من تحول أفغانستان مجدداً إلى ملاذ للإرهاب. ومنذ ٢٠١٢، كانت تقديرات الاستخبارات الأمريكية تحذر من أن القدرة على مهاجمة الأراضي الأمريكية قد تُعاد بناؤها في أفغانستان خلال عام إلى ثلاثة أعوام بعد انسحاب القوات، وهو ما أبقى صناع القرار بين خيارين: البقاء بقوة محدودة لكن بلا نهاية، أو الانسحاب وقبول احتمال سقوط حكومة كابل. وقد نص اتفاق شباط/فبراير ٢٠٢٠ مع طالبان على الانسحاب الكامل بحلول أيار/مايو ٢٠٢١، وتعهدت طالبان بعدم السماح للقاعدة بالتجنيد أو التدريب أو تنفيذ العمليات من الأراضي الأفغانية، رغم أنها لم تقطع علاقتها بها. وخلافاً للتوقعات، لم يؤد حكم طالبان إلى فوضى شاملة؛ إذ دخلت أفغانستان منذ ٢٠٢١ أطول فترة من الهدوء النسبي منذ الغزو السوفيتي عام ١٩٧٩. ولم تقم طالبان بصورة منهجية بسجن المعارضين السابقين أو المتعاونين مع الحكومة السابقة والغرب، لكن خطر الانتقام المحلي بقي قائماً. كما أن حظر زراعة الخشخاش في ٢٠٢٢ خفّض زراعته في ٢٠٢٣ بنحو ٩٥ في المئة، وفق تقديرات الأمم المتحدة، وهو إجراء قلل إيرادات طالبان الضريبية وأضر في الوقت نفسه بمعيشة نحو خُمس السكان. ومع ذلك، يبقى وضع النساء أكبر تراجع اجتماعي؛ فمنذ ٢٠٢٢ مُنعت الفتيات من التعليم الثانوي والجامعي، وفُرضت قيود على عمل النساء وتنقلهن، كما ألحق تراجع الخدمات الصحية أضراراً خاصة بهن. وتتناقض هذه القيود مع مكاسب سابقة، من بينها تضاعف دخل النساء الفردي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣. وقد نتجت أخطاء الولايات المتحدة عن مزيج من الخوف الداخلي من الجهادية، والعزوف السياسي عن قبول الهزيمة، والإجماع الاستخباراتي من دون سيناريوهات بديلة، والمعرفة المحدودة بتماسك طالبان، والتأخر في الدخول في حوار جاد معها. وبعد مقتل بن لادن في ٢٠١١، كانت هناك فرصة مناسبة لإنهاء الحرب بسرعة أكبر، لكن القرارات جاءت بطيئة وقابلة للتراجع. والخلاصة أن الخطر الرئيسي اليوم ليس العودة الفورية لملاذ إرهابي، بل النسيان الجماعي لكلفة القرارات التي اتُّخذت في أجواء الخوف.

https://www.foreignaffairs.com/afghanistan/afghanistan-reckoning-

FOREIGN POLICY

هل أصبح حزب الله الآن بالنسبة إلى طهران التزاماً أكثر منه أصلاً؟

FP

ظهر التحولات التي أعقبت الحروب الأخيرة أن موقع القوى الوكيلة في استراتيجية الردع الإيرانية قد تبدّل. فما زالت طهران تستفيد من جماعات مثل حزب الله وحماس والحوثيين والجماعات العراقية، غير أن هذه القوى لم تعد العمود الرئيسي لردع إيران. ففي النموذج الجديد، يمكن لتهديد سوق الطاقة العالمية، والضغط على الممرات الحيوية مثل مضيق هرمز، واستغلال هشاشة شركاء الولايات المتحدة في الخليج، أن يضع واشنطن تحت ضغط أسرع وأكثر فاعلية من الهجمات الصاروخية لحزب الله أو عمليات الميليشيات. ومن هذا المنظور، تبقى الجماعات الوكيلة جزءاً من سلّة الضغط الإيرانية، لكنها لم تعد الدرع الأساسية لطهران؛ بل أصبحت في بعض الحالات بحاجة إلى دعم إيران نفسها. فقبل هجوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ والحروب التي تلته، كانت إيران تعتمد على القوى الوكيلة للتهديد والردع. وكان حزب الله، بما يمتلكه من أكثر من ١٠٠ ألف صاروخ وقوات خبيرة في الحرب السورية، قادراً على وضع إسرائيل كلها تحت النار، بل والتهديد بالتوغل البري. كما عززت تجربة حرب الأيام الـ٣٤ عام ٢٠٠٦ هذا التصور

القائل إن حزب الله قادر على إظهار مقاومة فعالة في مواجهة إسرائيل. وكانت حماس والجماعات الفلسطينية والقوى العراقية والحوثيون، إلى جانب البرنامج الصاروخي الإيراني، أدوات طهران للرد على خصومها. وقد وفرت هذه الشبكة لإيران نوعاً من استعراض القوة منخفض الكلفة؛ ففي تسعينيات القرن الماضي، أتاح دعم الجهاد الإسلامي الفلسطيني وحماس لطهران تعطيل مسار المفاوضات الإسرائيلية ــ الفلسطينية، الذي عُدّ محاولة لعزل إيران. كما ساعدت هجمات هذه الجماعات في تقوية التيار المناهض للسلام ووصول بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الوزراء عام ١٩٩٦. كذلك أدّت إيران، عبر حزب الله وجماعات أخرى حليفة، دوراً في عمليات ضد أهداف أمريكية وإقليمية، منها الهجمات المنسقة عام ١٩٨٣ في الكويت، التي خلّفت ستة قتلى، وتفجير أبراج الخُبَر في السعودية عام ١٩٩٦، الذي أدى إلى مقتل ١٩ عسكرياً أمريكياً. لكن هذه البنية تعرضت بعد ٧ تشرين الأول/أكتوبر لضرر جسيم. فحماس، رغم أنها لا تزال فاعلة وأقوى لاعب فلسطيني في غزة، تراجعت عسكرياً بشدة؛ إذ قُتل جزء كبير من قيادتها ومقاتليها، وتضررت ترسانتها الصاروخية. وفي حملة عام ٢٠٢٤، قتلت إسرائيل أو جرحت آلافاً من عناصر حزب الله عبر ضربات جوية وعمليات سرية، بينها تفجير أجهزة النداء الآلي. كما اغتيل حسن نصر الله وعدد كبير من القيادات السياسية والعسكرية في حزب الله، بل وحتى بعض خلفائهم. وتشير التقديرات إلى أن ترسانة حزب الله الصاروخية انخفضت من نحو ١٥٠ ألف صاروخ إلى ٢٥ ألفاً أو أقل. وفي حرب ٢٠٢٦، حين هاجمت إسرائيل والولايات المتحدة إيران وأعلنتا أن هدفهما تغيير النظام، شن حزب الله هجمات صاروخية وبالمسيّرات ضد إسرائيل، لكنه لم يدخل حرباً شاملة؛ إذ بدت تلك الهجمات أقرب إلى إظهار التضامن مع طهران منها إلى محاولة تغيير مسار الحرب. فلم يستخدم حزب الله الجزء الأكبر من ترسانته المتبقية، ولم ينفذ توغلاً برياً، ولم يعبئ آلته العسكرية بالكامل. كما اقتصر الحوثيون على بضع هجمات رمزية ضد إسرائيل. وقد وجّه سقوط حكومة بشار الأسد في سوريا عام ٢٠٢٤ ضربة استراتيجية لإيران وحزب الله؛ فدمشق كانت سابقاً الممر والمرتكز الرئيسي لدعم حزب الله والضغط على إسرائيل، لكن الحكومة الجديدة المعادية لإيران وحزب الله عطلت هذا الارتباط. ومن جهة أخرى، باتت إيران مضطرة إلى تخصيص موارد مالية وعسكرية لإعادة بناء قدرة حزب الله، وهو ما يعني، حتى في حال رفع جزء من العقوبات، تحويل موارد تحتاجها الجبهة الداخلية. في المقابل، أدركت إيران أن لديها أدوات أكثر مباشرة؛ فإظهار القدرة على إغلاق مضيق هرمز أو تعطيله رفع أسعار الطاقة عالمياً وخلق ضغطاً سياسياً على الولايات المتحدة. كما دفعت الهجمات على منشآت الطاقة والفنادق والمطارات والقواعد الأمريكية في الخليج بعض دول المنطقة إلى دفع كلفة عبور السفن بأمان أو الضغط على واشنطن. والنتيجة أن إيران باتت ترى نفسها قادرة على الدفاع عن حزب الله، لا معتمدة على دفاع حزب الله عنها. والخلاصة الاستراتيجية أن محور المقاومة ما زال قائماً، لكن وظيفته الأساسية ضعفت؛ فالقوى الوكيلة لا تزال قادرة على تهديد إسرائيل والولايات المتحدة وشركائهما الإقليميين، لكنها لم تعد تنتج الردع السابق نفسه. وأصبح حزب الله والجماعات المشابهة في آن واحد أصولاً وعبئاً التزامياً؛ لأنها تحتاج إلى دعم إيران للبقاء وإعادة البناء، من دون أن توفر لطهران قدراً أكبر من الأمن.

https://foreignpolicy.com/٢٦/٠٦/٢٠٢٦/iran-hezbollah-united-states-war-israel-

WSJ

إيران تقدّر مكاسب غير متوقعة بقيمة ٤٠ مليار دولار من إعادة فتح هرمز مع دول الخليج

تسعى إيران، بعد إعادة فتح مضيق هرمز، إلى تحويل موقعها الجديد في إدارة هذا الممر الحيوي للطاقة إلى مصدر دخل بعشرات المليارات من الدولارات. وتقدّر طهران أن فرض رسوم مقابل خدمات الأمن والسلامة وحماية البيئة في المضيق سيولّد نحو ٤٠ مليار دولار سنوياً للدول المعنية. ويتمثل الهدف الأساسي في تحويل دور إيران من فاعل يهدد حركة الملاحة البحرية إلى أحد الأطراف المؤثرة في إدارة مستقبل هذا المسار؛ وهو تحول قد يوفر لطهران تدفقاً مالياً جديداً ويمنحها مستوى من السيطرة لم يكن متاحاً لها قبل الحرب. وتستند إيران

في تبرير هذا الطرح إلى نماذج مثل مضيق الدردنيل، حيث تحصل تركيا، بموجب اتفاقية عام ١٩٣٦، على رسوم من السفن العابرة تُعرف باسم «الفرنك الذهبي». وقد حُددت هذه الرسوم، اعتباراً من الأول من تموز/يوليو، بـ٦٫٧٠ دولارات لكل طن، وتُبرَّر ضمن خدمات مثل الصحة والمنارات وعمليات الإنقاذ. غير أن تعميم هذا النموذج على هرمز يواجه عقبات قانونية جدية، لأن إيران قبلت اتفاقات دولية وإقليمية تمنع فرض رسوم أحادية على السفن العابرة. كما أن أي رسوم خدمية، من منظور قانون البحار، تحتاج إلى إجماع أعضاء المنظمة البحرية الدولية البالغ عددهم ١٧٦ عضواً. أما اتفاق الستين يوماً لإنهاء المواجهة وإعادة فتح المسار، فيضمن عبور السفن مجاناً خلال هذه المدة، ويحمّل إيران مسؤولية إزالة الألغام، لكنه يمنح طهران في الوقت نفسه فرصة المشاركة في المحادثات المتعلقة بالإدارة طويلة الأمد لهذا الممر. وفي هذا السياق، أعلنت طهران أن إدارة المضيق لن تعود أبداً إلى ما كانت عليه قبل الحرب. كما طرحت إيران شركة تأمين تدّعي أن السفن ملزمة باستخدامها للعبور، وحذّرت من أن المرور خارج المسارات المحددة شديد الخطورة وممنوع، فضلاً عن إلزام السفن بالتسجيل قبل يومين من العبور. ورغم إعادة الفتح الجزئية، لم تعد حركة الملاحة إلى مستوى ما قبل الحرب؛ إذ بلغ عدد السفن العابرة في يوم واحد نحو ٧٠ سفينة، بينما كان المتوسط قبل الحرب يقارب ١٣٠ ناقلة يومياً. ولا تزال المخاطر الأمنية قائمة، إذ أفادت سفينة شحن قرب سواحل عُمان بتعرضها لمقذوف مجهول ألحق أضراراً بجسر القيادة من دون وقوع إصابات. وقد عارضت الولايات المتحدة ودول الخليج العربية فكرة فرض الرسوم؛ فموقف واشنطن أن أي دولة لا تملك حق تحصيل مقابل مالي لاستخدام الممرات المائية الدولية، وأن خطوة كهذه قد تؤسس لسابقة خطيرة ومثيرة للفوضى. وأكدت عُمان، التي تعترف باتفاقية حظر فرض الرسوم على الطرق البحرية، أن الترتيبات المستقبلية في هرمز لن تشمل رسوماً على العبور، وأنها توفر في الوقت نفسه مساراً مؤقتاً وآمناً ومجانياً قرب سواحلها، بالتنسيق مع المنظمة البحرية الدولية، لناقلات النفط. وبالتوازي مع مشاوراتها مع جيرانها في الخليج، عرضت إيران خطتها على الصين ومصر، ولم تستبعد بصورة غير رسمية إمكان مشاركة الولايات المتحدة في آليات الدفع. ومن النماذج الأخرى قيد الدراسة دوريات مضيق ملقا المشتركة، وهي آلية متعددة الأطراف لمواجهة القرصنة والتهديدات البحرية، ويمكن إعادة إنتاجها في هرمز عبر صيغة تجمع بين القوات البحرية الإيرانية ودول الخليج العربية. وتنبع أهمية هذا النزاع من أن نحو ٢٠ في المئة من نفط العالم يمر عبر هرمز، وأن الحرب الأخيرة أظهرت لطهران أن التهديد الصاروخي وبالطائرات المسيّرة قد يمنحها نوعاً من «مفتاح التشغيل والإيقاف» لأحد أكثر مسارات التجارة العالمية حيوية.

https://www.wsj.com/world/middle-east/iran-plans-to-

WSJ

إيرانيون أنهكتهم الحرب يجدون السكينة على حلبة الرقص في تركيا

THE WALL STREET JOURNAL.
WSJ

تحولت مدينة وان في شرق تركيا، قرب الحدود الإيرانية، إلى منفذ للتفريغ النفسي والاجتماعي لدى شريحة من المجتمع الإيراني بعد أشهر من الحرب والقمع والأزمة الاقتصادية. ففي الملهى الليلي «كوين فستا»، الذي يستقبل في الغالب السياح الإيرانيين، تبدأ العائلات والأزواج ومجموعات الشباب بالدخول بعد منتصف الليل؛ حيث تُشغَّل الموسيقى الفارسية والتركية والأذرية، ويتشكل فضاء لا يستطيع كثيرون منهم اختباره داخل إيران. ويقول المدير البالغ من

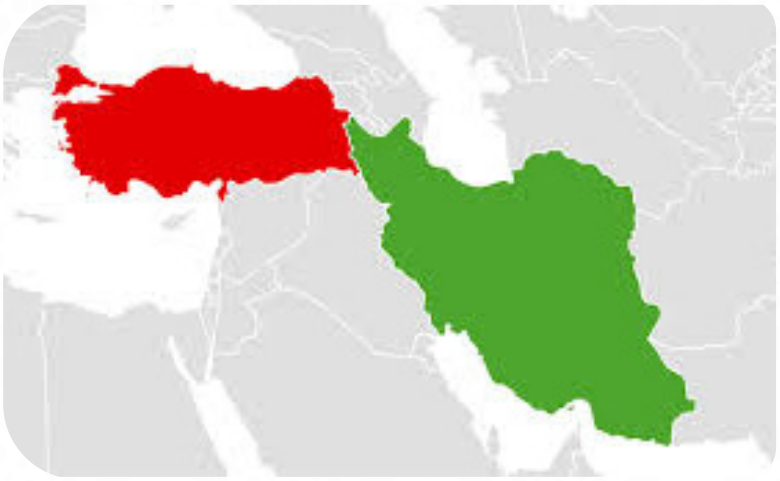

العمر ٣٢ عاماً إن الملهى كان يستقبل قبل الحرب نحو ٣٥٠ شخصاً كل ليلة، معظمهم من الإيرانيين؛ غير أن أعماله تراجعت خلال الحرب بنسبة ٧٠ في المئة، وهي الآن تعود إلى الانتعاش مع وقف إطلاق النار الهش. وكان معبر كابي كوي، الواقع على الطريق الجبلي بين إيران وتركيا، أحد المسارات القليلة لخروج المدنيين أو عودة الإيرانيين لتفقد عائلاتهم العالقة في منطقة الحرب خلال ذروة القصف الأمريكي والإسرائيلي. أما الآن، فيقترب المعبر من وضع ما قبل الحرب؛ إذ يعبره تجار وسياح وعائلات يأتون لشراء الملابس ذات العلامات التجارية، أو للاستراحة قرب بحيرة وان، أو لارتياد نوادٍ لا تسمح الحكومة الإيرانية بنشاط مماثل لها. ووفق البيانات المقدمة حتى ١٨ حزيران/يونيو، دخل ٣٩٣ ألف شخص من إيران إلى تركيا. تبدو الحالة النفسية للمسافرين مزيجاً من التحرر والتعب وانعدام الثقة. تقول مديرة شبكات اجتماعية في الثلاثين من عمرها، قادمة من طهران: «لقد جئنا من الحرب، لذلك نريد أن نستمتع قليلاً». في المقابل، يؤكد اختصاصي أمراض من تبريز، متجه إلى أنطاليا، أن الرحلات الجوية لم تتعافَ بعد من تداعيات المواجهة، وأن المستقبل غامض: «نأمل أن تكون الحرب قد انتهت؛ لا نعرف ماذا سيحدث غداً». وتكمن خلفية هذا الهروب القصير في عام بالغ القسوة على المجتمع الإيراني؛ ففي كانون الثاني/يناير، قتلت قوات الحكومة آلاف المواطنين لقمع احتجاجات اندلعت بسبب الانهيار الاقتصادي، ثم أدت أشهر من القصف الأمريكي والإسرائيلي إلى تعطيل الحياة اليومية للناس. ويقول رجل في الثامنة والخمسين عاد إلى طهران للاطمئنان على والدته المسنة إن قنبلة أصابت الطابق الذي يعلو مكان إقامته، فانهار السقف وأصيب في يده وظهره وساقه. ومع ذلك، لا يعدّ الولايات المتحدة وإسرائيل السبب الرئيسي، ويقول: «ليس بهذه الطريقة، ولا بالحرب؛ لكن كان يجب أن يحدث شيء ما. كانوا يقتلون الناس». وقد تعمق الانقسام السياسي في المجتمع الإيراني؛ فأنصار النظام يرون أن إيران انتصرت بعدما تحملت آلاف الغارات الجوية، وأغلقت مضيق هرمز، وأجبرت واشنطن على التسوية. ويقول ميكانيكي في الحادية والخمسين من تبريز: «لقد مرغت إيران أنف أمريكا في التراب؛ إيران ليست فنزويلا أو العراق أو أفغانستان أو غزة؛ هذه أرضنا». أما في الجهة الأخرى، فيشعر المعارضون بخيبة أمل من التوقف المفاجئ للحرب وعدم تحقق وعد إسقاط النظام. ويسأل مدير متجر أحذية في طهران: «ما فائدة بدء الحرب ثم إيقافها فجأة؟». لقد أنقذ وقف إطلاق النار الموقّع النظام الإيراني من السقوط، وفتح له، عبر رفع الحصار البحري وتراجع جزء من العقوبات، إمكانية استعادة عائدات النفط. وفي الوقت نفسه، غيّرت الهجمات الإسرائيلية، بقتلها المرشد السابق لإيران وعدداً من كبار المسؤولين، بنية السلطة لمصلحة النخب الأمنية في الحرس الثوري. وبالتزامن، ازداد حضور الحرس الثوري والباسيج في الشوارع؛ وخُفف تطبيق الحجاب الإجباري إلى حد ما، لكن الضغط على المنتقدين وإعدام السجناء السياسيين اشتدا. والخلاصة الاجتماعية لدى كثير من المسافرين هي أن القصف توقف، لكن الناس لم ينتصروا: «لا أعرف من ربح الحرب، لكن الناس خسروا

https://www.wsj.com/world/middle-east/iranians-weary-of-war-

LE MONDE

بعد عام من استبدال فاغنر، يواجه «الفيلق الأفريقي» الروسي مشكلات في مالي

بعد عام واحد من استبدال شركة فاغنر العسكرية الخاصة بـ«الفيلق الأفريقي»، القوة التابعة لوزارة الدفاع الروسية، بات أداء روسيا في مالي موضع شكوك جدية. فقد هزّت الهجمات المنسقة في ٢٥ نيسان/أبريل، التي شنّتها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، فرع القاعدة في الساحل، ومقاتلو الطوارق الانفصاليون المرتبطون بجبهة تحرير أزواد، عدة مناطق في مالي، ووضعت سلطة الجنرال آسيمي غويتا، زعيم الحكم العسكري، أمام تحدّ مباشر. وبعد ثلاثة أيام من الغياب والصمت، ظهر غويتا في ٢٨ نيسان/أبريل عبر صورة لاجتماعه بضباط روس وسفير روسيا في باماكو؛ صورة كان

يُراد لها أن تؤكد أنه حيّ ومسيطر وما زال معتمداً على التحالف مع موسكو، لكنها عُدّت عملياً مؤشراً إلى هشاشة الحكم العسكري وداعميه الروس. وجاءت الضربة الأكثر رمزية في ٢٦ نيسان/أبريل، حين أُجبرت قوات الفيلق الأفريقي على الانسحاب من كيدال، المعقل المهم لمتمردي الطوارق في شمال مالي، من دون مقاومة جدية. وتنبع أهمية هذا الحدث من أن فاغنر كانت قد سيطرت على هذه المدينة الصحراوية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، ورفعت رايتها السوداء ذات شعار الجمجمة فوق حصنها الاستعماري السابق؛ وهو انتصار قدّمه غويتا بوصفه دليلاً على «استعادة سيادة» مالي على كامل أراضيها. وجاءت ضربة أخرى عبر هجوم الجهاديين على مدينة كاتي العسكرية، القاعدة الرئيسية للحكم العسكري على بعد نحو ٢٠ كيلومتراً من العاصمة، حيث قُتل الجنرال ساديو كامارا، وزير الدفاع والرجل الثاني في النظام العسكري، في انفجار سيارة مفخخة استهدفت مقر إقامته. وكان كامارا منذ عام ٢٠٢٠ شخصية محورية في التحول الاستراتيجي لمالي من فرنسا إلى روسيا، ومن مهندسي دخول فاغنر عام ٢٠٢١، كما أبدى في البداية تشككاً في استبدال فاغنر بالفيلق الأفريقي بعد مقتل يفغيني بريغوجين في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٢٣، خشية أن تخسر باماكو عملياً ومالياً في هذا الانتقال. وبعد أكثر من عام من المفاوضات، رضخت باماكو في نهاية المطاف لضغط موسكو، وبدأ الفيلق الأفريقي يحل تدريجياً محل فاغنر. وفي ٦ حزيران/يونيو ٢٠٢٥، أعلنت فاغنر رسمياً أنها «أكملت» مهمتها في مالي وأنها «تعود إلى الوطن». لكن في الواقع، بقي كثير من مرتزقة فاغنر وقادتها بعقود جديدة تحت إشراف وزارة الدفاع الروسية، وتعززوا بقوات جديدة. ويُقدَّر عدد القوات الروسية في مالي حالياً بنحو ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ عنصر، أي ما يقارب ذروة حضور فاغنر. غير أن الفارق الأساسي هو أن فاغنر كانت تتمتع بدرجة من الاستقلالية، بينما ترتبط سلسلة قيادة الفيلق الأفريقي بالاستخبارات العسكرية الروسية وبالكرملين مباشرة. ورغم تسليم المعدات، وتوسيع الدعم الجوي، واستخدام المسيّرات المسلحة والمروحيات، حققت هذه القوة الروسية نجاحاً محدوداً أمام استراتيجية الاستنزاف التي يتبعها الجهاديون. ويرى بعض ضباط مالي أن فاغنر كانت أكثر استقلالية وسرعة وخبرة قتالية، رغم أن أساليبها اقترنت بمجازر واسعة ضد المدنيين. أما الفيلق الأفريقي فيعمل الآن أكثر ضمن إطار تعاون ثنائي رسمي، ويتمركز أساساً في قواعد شمال البلاد ووسطها، وينفذ دوريات مشتركة أقل مع الجيش المالي. ومع ذلك، يُتهم هو أيضاً، عند خروجه من القواعد، بارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين؛ حتى إن بعض المعارضين يقولون إن «الاسم تغيّر، لكن الجوهر بقي كما هو». وفي باماكو، يتمركز الضباط الروس في مقر فاغنر السابق والمركز اللوجستي في المطار، حيث لا تزال طائرات النقل تتحرك ليلاً، وقد عُززت إجراءاته الأمنية بعد هجمات أواخر نيسان/أبريل. ومنذ حصار واردات الوقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، ثم «الحصار الكامل» لباماكو في أوائل أيار/مايو، شارك الفيلق الأفريقي أيضاً في تأمين القوافل المتجهة إلى العاصمة. ورغم أوجه الضعف، لا يزال الجيش المالي معتمداً على هذا الدعم؛ فبحسب أحد ضباط مالي، لدى الروس تقصير ونواقص، لكن من دون وجودهم كان الحكم قد انهار منذ وقت طويل.

https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/

IISS

التهديد الصاروخي المتزايد ضد الأراضي الأمريكية الرئيسية وسباق التسلح الناشئ

تشير التقييمات الاستخباراتية الأمريكية الجديدة إلى توسع بالغ السرعة في التهديدات الصاروخية ضد الأراضي الرئيسية للولايات المتحدة. فبحسب التقييم السنوي لمجتمع الاستخبارات الأمريكي في آذار/مارس ٢٠٢٦، سيزداد عدد الصواريخ القادرة على تهديد الأراضي الأمريكية بحلول عام ٢٠٣٥ بأكثر من خمسة أضعاف، أي من أكثر من ٣٠٠٠ صاروخ حالياً إلى أكثر من ١٦ ألف صاروخ. كما توقّع التقييم التفصيلي لوكالة استخبارات الدفاع الأمريكية في أيار/مايو ٢٠٢٥ رقماً أدق لهذا التهديد،

بلغ ١٦ ألفاً و٦٠٦ صواريخ. وجاء هذا التقدير في إطار مشروع الدفاع الصاروخي «القبة الذهبية»، الهادف إلى حماية الولايات المتحدة من الصواريخ الباليستية، وفرط الصوتية، وصواريخ الكروز المتقدمة، والهجمات الجوية من الجيل الجديد. ووفق هذا التقييم، ستواصل الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية وباكستان تطوير صواريخ متقدمة وبعيدة المدى، وستدمج هذه المنظومات مع أدوات أرخص وقابلة للاستهلاك، ولا سيما المسيّرات الانتحارية أحادية الاتجاه، بهدف الضغط على منظومات الدفاع الصاروخي الأمريكية بكثافة كبيرة وكلفة منخفضة. وفي هذا السياق، يُرجَّح أن ترفع الصين ترسانة صواريخها الباليستية العابرة للقارات من ٤٠٠ إلى ٧٠٠ صاروخ، وصواريخها الباليستية المطلقة من الغواصات من ٧٢ إلى ما لا يقل عن ١٣٢ صاروخاً. وقد عُدّت المنظومات الفرط صوتية المعززة وصواريخ كروز الهجوم الأرضي أكبر مجالات النمو. ويشمل مصطلح «فرط الصوتية المعززة» في هذا التقييم كلاً من الصواريخ الجوبالستية ومنظومات حمل المركبات الانزلاقية الفرط صوتية؛ إذ تصل المركبة الانزلاقية الفرط صوتية إلى الطبقات العليا من الغلاف الجوي بواسطة صاروخ، ثم تناور نحو الهدف بسرعة تتجاوز ٥ ماخ، بينما تجمع الصواريخ الجوبالستية خصائص بين الصواريخ الباليستية والمركبات الانزلاقية الفرط صوتية. وتشير التقديرات الأمريكية إلى أن عدد المنظومات الصينية في هذه الفئة سيرتفع من ٦٠٠ حالياً إلى ٤٠٠٠ عام ٢٠٣٥، وأن صواريخ كروز الهجوم الأرضي الصينية ستزداد من ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ صاروخ. أما في حالة روسيا، فسترتفع المنظومات الفرط صوتية المعززة من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ حالياً إلى ١٠٠٠، وصواريخ كروز الهجوم الأرضي من ٣٠٠ إلى ٦٠٠ إلى ٥٠٠٠. ومن بين المنظومات البارزة، يُقيَّم الصاروخ الصيني DF-٢٧ بأنه قادر على استهداف هاواي وألاسكا وشمال غربي الأراضي الأمريكية الرئيسية. وفي روسيا، تندرج منظومة أفانغارد ذات الرأس النووي، وصاروخ تسيركون البحري، وصاروخ كينجال المطلق جواً ضمن هذه الفئة. ولا تزال أفانغارد منتشرة بأعداد محدودة، تقارب ١٢ صاروخاً، ومن المحتمل أن تُنصَب مستقبلاً على الصاروخ العابر للقارات الجديد سارمات. أما بشأن كينجال، فقد زعمت الاستخبارات العسكرية الأوكرانية في ٢٠٢٥ أن روسيا تنتج شهرياً ما بين ١٠ و١٥ صاروخاً، أي ١٢٠ إلى ١٨٠ صاروخاً سنوياً. ومع ذلك، فإن لتقييمات التهديد الصاروخي الأمريكية سوابق في المبالغة؛ فقد توقّع تقرير لجنة رامسفيلد عام ١٩٩٨ أن تبلغ كوريا الشمالية وإيران قريباً قدرة الصواريخ العابرة للقارات، بينما اختبرت كوريا الشمالية هذه القدرة بعد نحو عقدين، ولم تصل إيران إليها بعد. لذلك قد يخدم جزء من التقييم الجديد تبرير مشروع «القبة الذهبية». وفي الوقت نفسه، دخلت الولايات المتحدة نفسها موجة شراء واسعة للأسلحة الصاروخية، تشمل خطة لاقتناء ١٠ آلاف صاروخ كروز منخفض الكلفة ومعبأ في حاويات خلال ثلاث سنوات، وما يصل إلى ١٢ ألف صاروخ جوبالستي من طراز بلاكبيرد، و٤٣٠٠ صاروخ كروز جوأرض من طراز JASSM خلال خمس سنوات. كما تجري إعادة بناء مخزونات صواريخ الاعتراض الدفاعية، التي تراجعت في المواجهة الأخيرة مع إيران بنحو ٦٠ إلى ٨٠ في المئة. والخلاصة الاستراتيجية أن العالم يتجه نحو ترسانات صاروخية أكبر بكثير، وهشاشة أعلى أمام الهجمات بعيدة المدى، وربما سباق تسلح تقليدي أوسع من التنافس النووي.

https://www.iiss.org/online-analysis/missile-dialogue-

INSS

تحت ظل الحرب: استمرار تآكل الطبقة الوسطى في إيران

أدّت الحرب الأخيرة وتفاقم الأزمة الاقتصادية بعدها إلى تسريع مسار تآكل الطبقة الوسطى في إيران؛ وهي طبقة كانت أصلاً آخذة في الانكماش تحت ضغط التضخم المرتفع، والعقوبات، وتراجع القدرة الشرائية، وأزمة التشغيل، وعدم الاستقرار الاقتصادي. وتشير تقديرات أولية داخل إيران إلى أن خسائر الحرب بلغت ما لا يقل عن ٢٧٠ مليار دولار. ورغم أن الإفراج عن أصول إيران في الخارج وتخفيف جزء من العقوبات قد يوفّران بعض المنافع الاقتصادية، لا يُتوقع أن يؤديا إلى تحسن جوهري في الاقتصاد، لأن الأزمة الإيرانية ذات جذور

بنيوية، من بينها الحوكمة غير الكفؤة، والفساد، والهيمنة الواسعة للحرس الثوري على قطاعات مهمة من الاقتصاد. وفي الأشهر الأخيرة، حذّر محللون إيرانيون من سقوط شرائح واسعة من الطبقة الوسطى إلى الشرائح الأدنى. فقد تحول الفقر في إيران من حالة مؤقتة إلى ظاهرة دائمة، ولم تعد كثير من الأسر ترى أفقاً للتقدم الاقتصادي، بل باتت تسعى فقط لتأمين احتياجاتها اليومية العاجلة. وتُظهر بيانات مركز الإحصاء الإيراني ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المواطنين، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين أصبحوا معتمدين على مؤسسات الدعم الحكومية. كما أجبر ارتفاع كلفة المعيشة كثيراً من الأسر على تقليص الإنفاق على التعليم والصحة لتأمين الحاجات الاستهلاكية الأساسية. ويعيش ملايين العمال في الفقر رغم العمل بدوام كامل، فيما تؤدي المدفوعات الرفاهية الحكومية دور الحد الأدنى للمعيشة لا دور تحسين مستوى الحياة. ولا تُعرَّف الطبقة الوسطى بالدخل وحده، بل أيضاً بإمكانية الوصول إلى تعليم جيد، والاستهلاك الثقافي، والأمن الاقتصادي، والأمل بالمستقبل، والقدرة على الادخار. فقد كانت هذه الطبقة تخطط لخمس سنوات مقبلة، وترسل أبناءها إلى دروس الموسيقى، وتشتري الكتب، وتدخر للسفر، وتشارك في الإنتاج الثقافي والاجتماعي. أما الآن، فقد انهار هذا النمط تحت ضغط التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي؛ ففي اقتصاد تُضعف فيه التضخمية البنيوية قيمة العملة الوطنية، تفقد القسائم والإعانات قيمتها قبل أن تؤثر، وترتفع أسعار السلع الأساسية أسرع من الدعم الحكومي. ولا تقتصر نتائج هذا المسار على الاقتصاد. فقد أدّت الطبقة الوسطى خلال العقود الماضية دور ممتصّ الصدمات الاجتماعية، والوسيط بين الدولة والمجتمع، وحاملة المطالب المدنية والقانونية. وانكماشها يضعف رأس المال الاجتماعي، والثقة العامة، والتماسك الاجتماعي، والأمل بالمستقبل. كما يستهدف هذا المسار الهوية الطبقية والصحة النفسية والطموحات الاجتماعية لأفرادها؛ إذ إن من لا يزالون يعدّون أنفسهم منتمين إلى الطبقة الوسطى لم يعودوا قادرين على الحفاظ على نمط الحياة المرتبط بها، وهو ما يقود إلى نوع من «تحوّل الطبقة الوسطى إلى طبقة عاملة» أو إلى هشاشتها. وقد استمر تآكل الطبقة الوسطى الإيرانية منذ سنوات؛ فالتضخم السنوي القريب من ٦٠ في المئة، وارتفاع كلفة السكن، وانهيار القدرة الشرائية، دفعت الأسر التي كانت سابقاً محركاً للاستهلاك والثقافة إلى تقليص نفقاتها بشدة، من الانتقال إلى مناطق أرخص ومساكن أصغر، إلى حذف السفر والترفيه والاستهلاك الثقافي وحتى امتلاك السيارة الخاصة. وأظهرت دراسة في تموز/يوليو ٢٠٢٤ أن الطبقة الوسطى في إيران انكمشت بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٩ بنحو ٨٨ في المئة، أي بمعدل ١١ في المئة سنوياً، بسبب العقوبات الغربية، وتراجع النمو الاقتصادي، وانهيار كثير من الشركات الخاصة، وقفزة التضخم، وانخفاض متوسط الدخل الحقيقي السنوي بنحو ٢٨ في المئة. سياسياً، يحمل هذا المسار أثراً مزدوجاً؛ فمن جهة، قد تعزز الضغوط الاقتصادية موجات احتجاج جديدة، كما كان للطبقة الوسطى دور مهم في الحركة الخضراء عام ٢٠٠٩ واحتجاجات مهسا أميني في ٢٠٢٢ و٢٠٢٣. ومن جهة أخرى، فإن انشغال هذه الطبقة المتزايد بالبقاء يحد من قدرتها على متابعة الحريات المدنية والسياسية. لذلك، ترتبط إمكانات التغيير السياسي في إيران إلى حد كبير بقدرة الطبقة الوسطى على تجاوز ضعفها الراهن وبناء صلة مع قوى اجتماعية أخرى، ولا سيما الطبقة العاملة.

https://www.inss.org.il/publication/iran-middle-class/

HAARETZ

بموجب الاتفاق، لن تنسحب إسرائيل من لبنان إلا بعد نزع سلاح حزب الله

HAARETZ

استناداً إلى نص الاتفاق الثلاثي الذي وُقّع في واشنطن بعد أربعة أيام من المفاوضات المكثفة بوساطة أمريكية، فإن انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان مشروط بأن يثبت الجيش اللبناني، عملياً، في المناطق المحددة، نزع سلاح حزب الله وتفكيك بنيته التحتية العسكرية. ويحمل هذا الاتفاق، في مرحلته الأولى، طابعاً أولياً وتنفيذياً، وقد أكد المسؤولون الأمريكيون أيضاً أن الطريق لا يزال طويلاً ومعقداً

أمام تنفيذه الكامل. ولم يوضح نص الاتفاق الآلية الدقيقة للتحقق من نزع سلاح حزب الله وتدمير بنيته التحتية، إذ أُحيل تحديد تفاصيل ذلك إلى «ملحق أمني» لم يُنشر بعد. ولهذا الغموض أهمية تنفيذية كبيرة، لأن جوهر الاتفاق لا يتمثل فقط في إعلان نزع السلاح، بل في إثبات ميداني وقابل للتحقق لإزالة القدرة العسكرية لحزب الله من المناطق الجنوبية، ثم من لبنان كله. ووفق الاتفاق، ستُنشأ «منطقتان اختباريتان» في جنوب لبنان، يتولى فيهما الجيش اللبناني «المسؤولية الأمنية الكاملة والفعالة». ويهدف هذا الترتيب إلى تهيئة الظروف لعودة النازحين، وبدء إعادة الإعمار بدعم دولي، وإنشاء نماذج يمكن توسيعها إلى مناطق مماثلة في المستقبل. ويبدو أن إحدى هاتين المنطقتين تستلزم انسحاباً إسرائيلياً، بينما تقع المنطقة الأخرى خارج النطاق الذي تسيطر عليه إسرائيل في جنوب لبنان والمحدد بـ«الخط الأصفر». وهذا يعني أن الجيش اللبناني سيكون مطالباً، في إحدى المنطقتين، بالمضي في مهمة تفكيك حزب الله من دون انسحاب إسرائيلي تمهيدي. ويلزم الاتفاق الحكومة اللبنانية بضمان ألا يكون للجماعات المسلحة غير الحكومية، بما في ذلك حزب الله، «أي دور عسكري أو أمني، أو أي قدرة مسلحة، في أي نقطة من لبنان». ولتحقيق هذا الهدف، يتحدث الاتفاق عن دعم الشركاء الدوليين، ولا سيما الدول العربية، بقيادة الولايات المتحدة. كما تتعهد الحكومة اللبنانية بمنع انتقال موارد إعادة الإعمار إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية والمؤسسات التابعة لها؛ وهو بند يهدف إلى منع إعادة بناء الشبكة المالية والمؤسسية لحزب الله عبر المساعدات العمرانية والدولية. وللإشراف على تنفيذ الاتفاق، وافق الطرفان على إنشاء «مجموعة تنسيق عسكرية» بدعم ومشاركة أمريكية. كما جُعل أي دعم أمريكي للجيش اللبناني مشروطاً، على نحو صارم، بـ«نتائج مثبتة» و«مراحل قابلة للتحقق» في مسار فرض السيطرة العسكرية والأمنية الكاملة للدولة اللبنانية على كامل أراضي البلاد. ويظهر هذا البند أن واشنطن تعتزم ربط المساعدات العسكرية والأمنية للبنان بمدى التقدم الفعلي للجيش اللبناني في تقييد حزب الله ونزع سلاحه. وفي المقابل، أعلنت إسرائيل في نص الاتفاق أنها لا تملك أي «طموحات إقليمية» في لبنان، وأن إنهاء تهديد حزب الله وسائر الجماعات المسلحة سيزيل أي حاجة مستقبلية إلى عمليات أو وجود عسكري للجيش الإسرائيلي في لبنان. ويتضمن الاتفاق أيضاً اعترافاً متبادلاً بحق الطرفين في «العيش بسلام»، وتأكيداً لمصالحهما المشتركة بوصفهما جارين آمنين وذوي سيادة. وعلى المستوى السياسي، يعلن نص الاتفاق أن هدفه هو إنهاء النزاع بصورة نهائية، ومعالجة جذوره، وإنهاء حالة الحرب رسمياً بين لبنان وإسرائيل.

https://www.haaretz.com/middle-east-news/

RAND

المحاربون القدامى الأمريكيون والمواد المهلوسة: انتشار الاستخدام والتفضيلات السياساتية

اكتسب النقاش حول المواد المهلوسة، مثل الفطر المحتوي على السيلوسايبين، وإل إس دي، وإم دي إم إيه، والإيبوجايين، أهمية متزايدة في سياسات الصحة النفسية في الولايات المتحدة، ولا سيما في ما يتعلق بالمحاربين القدامى. ويعود السبب الرئيسي لهذا الاهتمام إلى الحاجة إلى توسيع الوصول إلى علاجات الاضطرابات النفسية وتعزيز فعاليتها، وخصوصاً اضطراب ما بعد الصدمة، وهو اضطراب ينتشر بين المحاربين القدامى بمعدلات أعلى من السكان عموماً. وتُظهر البيانات الجديدة للمسح الوطني لعام ٢٠٢٥ بشأن المواد المهلوسة أن كلاً من

تجربة استخدام هذه المواد والمواقف تجاه تقنينها أو استخدامها علاجياً بين المحاربين القدامى أمران لافتان، لكنهما يختلفان بحسب نوع المادة. ووفق النتائج، أيّد ما يقرب من ربع المحاربين القدامى تقنين استخدام فطر السيلوسايبين. وبلغت هذه النسبة ١١ في المئة بالنسبة إلى إل إس دي، و٩ في المئة بالنسبة إلى إم دي إم إيه. وبوجه عام، يبدو مستوى دعم المحاربين القدامى لتقنين هذه المواد الثلاث مشابهاً لمستوى دعم غير المحاربين القدامى؛ غير أنه عند ضبط متغيرات العمر والجنس والعرق والأصل الإثني، يظهر أن المحاربين القدامى يميلون بدرجة أعلى قليلاً من نظرائهم غير المحاربين القدامى إلى تأييد تقنين السيلوسايبين وإل إس دي. وتشير هذه الفوارق إلى أن التجربة العسكرية أو التعرض الأكبر لمشكلات نفسية بعد الخدمة قد يؤثر في موقف شريحة من هذه الفئة تجاه الخيارات العلاجية الناشئة. ومن حيث سوابق الاستخدام، فإن نحو ٤٫٨ ملايين محارب قديم أمريكي استخدموا، خلال حياتهم، واحدة على الأقل من مواد السيلوسايبين أو إل إس دي أو إم دي إم إيه. كما كان احتمال استخدام إل إس دي مدى الحياة بين المحاربين القدامى أعلى قليلاً من غير المحاربين القدامى. وفي المقابل، يبقى استخدام الإيبوجايين أو الإيبوجا محدوداً للغاية، إذ أفاد أقل من واحد في المئة من المحاربين القدامى بأن لديهم تجربة سابقة معه. ومع ذلك، قال نحو ٥ في المئة من المحاربين القدامى الذين لم يستخدموا الإيبوجايين أو الإيبوجا قط إنهم مستعدون لتجربته. ومن النتائج المهمة وجود غموض واسع بشأن تبعات الحديث مع أطباء وزارة شؤون المحاربين القدامى حول استخدام المواد المهلوسة. فما يقرب من نصف المحاربين القدامى غير متأكدين مما إذا كان الحديث مع الطبيب عن استخدام فطر السيلوسايبين قد يعرّض مزاياهم للخطر أم لا؛ إذ بلغت هذه النسبة ٤٨ في المئة للسيلوسايبين و٤٦ في المئة لإم دي إم إيه. وقد يشكّل هذا المستوى من عدم اليقين عائقاً مهماً أمام الحوار الصريح بين المرضى ومقدمي الخدمات العلاجية، كما قد يزيد خطر الاستخدام الخفي أو غير الخاضع للإشراف. وفي مجال السياسات العلاجية، أيّد نحو نصف المحاربين القدامى أن تقدم وزارة شؤون المحاربين القدامى العلاج المساعد بالسيلوسايبين أو أن تتحمل تكلفته، شريطة أن توافق عليه إدارة الغذاء والدواء الأمريكية؛ وقد بلغت نسبة الدعم في هذا المجال ٥٤ في المئة. كما بلغ دعم العلاج المساعد بإم دي إم إيه ٤٥ في المئة. وبصورة عامة، تُظهر البيانات أن المحاربين القدامى ليسوا مؤيدين موحدين للمواد المهلوسة ولا معارضين لها بالكامل؛ بل تختلف مواقفهم بحسب نوع المادة، ووضعها القانوني، والموافقة الطبية عليها، ودور المؤسسات العلاجية الرسمية. والرسالة الأساسية هي أن السياسات في هذا المجال ينبغي أن تميّز بوضوح بين الاستخدام الترفيهي، والاستخدام الذاتي غير المنظم، والتوظيف العلاجي الخاضع للإشراف الطبي.

https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA٣-٤٣٣٤.html

YNETNEWS

الحوافز والانسحاب والتداعيات: ما نعرفه عن اتفاق إسرائيل ولبنان

بعد أربعة أيام من المفاوضات في واشنطن، وقّعت إسرائيل ولبنان اتفاقاً إطارياً يُنفَّذ تحت رقابة وثيقة من الجيش الأمريكي، ويتمثل هدفه المعلن في رسم خريطة طريق لإنهاء عقود من النزاع والتحرك نحو السلام. ولا يُعدّ هذا النص حتى الآن اتفاق سلام، بل إطاراً سياسياً ــ أمنياً يحدد المبادئ والشروط والمراحل المحتملة للاتفاق النهائي. ويتمثل الفارق الرئيسي بينه وبين اتفاق تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤ في الحضور الأمريكي الأبرز في الإشراف على

الجيش اللبناني وتدريبه وتعزيز قدراته، رغم أن الاتفاق السابق كان قد أنشأ أيضاً آلية رقابية بمشاركة الولايات المتحدة وفرنسا ولبنان وإسرائيل. ويتألف الاتفاق من ١٤ بنداً، ويعترف في بنده الأول بحق كل طرف في أن يعيش الطرف الآخر بسلام، وبالرغبة المشتركة في جوار آمن قائم على السيادة. وقد صيغ مسار التنفيذ على نحو متبادل ومرحلي ومشروط: فعلى الجيش اللبناني أن يستعيد سلطته السيادية الفعالة على كامل الأراضي اللبنانية، وأن ينزع سلاح الجماعات المسلحة غير الحكومية ويفكك بنيتها التحتية؛ وفي المقابل، ستعيد القوات الإسرائيلية تموضعها وتنسحب تدريجياً من الأراضي اللبنانية. ولا يرد اسم إيران في نص الاتفاق، غير أن الحكومة اللبنانية تؤكد أنها لا تقبل ادعاء أي دولة أو فاعل غير حكومي حق استخدام القوة باسم لبنان. ومن المحاور التنفيذية للاتفاق إنشاء «منطقتين اختباريتين» في جنوب لبنان، يتولى فيهما الجيش اللبناني المسؤولية الأمنية الكاملة والفعالة. ومن المفترض أن تشكل هاتان المنطقتان معياراً للتنفيذ المرحلي للاتفاق، والعودة التدريجية للنازحين، وبدء إعادة الإعمار، وقياس قدرة الجيش اللبناني على تفكيك البنية التحتية لحزب الله. وبحسب تقديرات مسؤولين إسرائيليين، سيبقى الجيش الإسرائيلي حالياً على امتداد «الخط الأصفر»، ولن ينسحب من قلعة الشقيف، كما لن يعود السكان اللبنانيون إلى منازلهم في بعض المناطق. وتقع إحدى مناطق الانسحاب المحتمل شمال نهر الليطاني وشمال الخط الأصفر، بينما قد تكون المنطقة الأخرى جزءاً من الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل حديثاً وراء الخط الأصفر، والتي تحتفظ بها كورقة ضغط تفاوضية. ويؤكد الاتفاق أن إسرائيل لا تملك أي مطالب إقليمية في لبنان، وأن وجودها أو عملياتها العسكرية ناجمان حصراً عن تهديد حزب الله وسائر الجماعات المسلحة. كما أعلنت إسرائيل أنه مع إزالة هذا التهديد وتنفيذ الترتيبات الأمنية المتفق عليها، لن تكون هناك حاجة إلى أي وجود أو عمل عسكري مستقبلي في لبنان. وفي المقابل، تلتزم الحكومة اللبنانية باستعادة سيادتها الكاملة ومنع وصول موارد إعادة الإعمار إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية أو المؤسسات التابعة لها. وعلى مستوى الآلية التنفيذية، ستُنشأ مجموعة تنسيق عسكرية ثلاثية إسرائيلية ــ لبنانية ــ أمريكية. كما وعدت الولايات المتحدة بدعم إعادة إعمار لبنان وترميم بنيته التحتية وتعزيز اقتصاده. وتشمل المساعدة الأولية المعلنة ١٣٠ مليون دولار: ١٠٠ مليون دولار كمساعدة إنسانية عاجلة بالتنسيق مع الأمم المتحدة، وأكثر من ٣٠ مليون دولار لتعزيز قدرات الجيش اللبناني وجاهزيته. ومع ذلك، لا تزال هناك شكوك جدية بشأن قدرة الجيش اللبناني على مواجهة حزب الله عملياً، إذ لا يزال هذا الجيش يُقيَّم بوصفه ضعيفاً، كما أن قيادته لا تبدي رغبة في الدخول في مواجهة مباشرة مع حزب الله. وقد جاءت ردود الفعل متباينة؛ إذ قدّم المسؤولون اللبنانيون الاتفاق باعتباره خطوة نحو انسحاب إسرائيل واستعادة سيادة الدولة، بينما عدّته إسرائيل إنجازاً مهماً، مؤكدة أن وجودها في المنطقة الأمنية سيستمر ما دام حزب الله غير منزوع السلاح وما دام الخطر على إسرائيل قائماً. في المقابل، رفض حزب الله المفاوضات المباشرة، واعتبر هذا المسار انتهاكاً لسيادة لبنان وسبباً للانقسام الداخلي. ويرى معارضو الاتفاق في لبنان أن الدولة لا تملك الأدوات اللازمة لفرض بنوده، وأن مصيره الحقيقي لن يتحدد على الورق، بل وفق ميزان القوى الميداني.

https://www.ynetnews.com/article/ryclrx7gfl#autoplay

MEI

علاقة جديدة بين الولايات المتحدة والعراق؟

يُعدّ انتهاء الانسداد السياسي الذي استمر خمسة أشهر لتشكيل الحكومة في العراق، مع ترشيح علي فلاح الزيدي في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٦ من جانب الإطار التنسيقي، نقطة تحول في علاقات بغداد وواشنطن. فبعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، دفعت المنافسة بين محمد شياع السوداني ونوري المالكي على رئاسة الوزراء التحالف الشيعي إلى حافة الانقسام. وقد أسهم الضغط الأمريكي، وعدم رضا ترامب عن المالكي وربما عن السوداني أيضاً، وقلق إيران من تفكك تماسك الإطار التنسيقي، في تهيئة الظروف لترشيح الزيدي في نهاية المطاف. وكانت إيران قد نقلت

عبر إسماعيل قاآني رسالة مفادها أن هذا التحالف يجب أن يُحافَظ عليه «بأي ثمن». والزيدي شخصية لا تملك سجلاً سياسياً بارزاً، لكنها تتمتع بعلاقات واسعة مع النخب السياسية. وهو في أوائل الأربعينيات من عمره، وينتمي إلى جيل جديد من التجار والمقاولين الذين راكموا الثروة والنفوذ عبر العقود الحكومية والتجارة وريادة الأعمال. وكان من مؤسسي ورئيس مصرف الجنوب الإسلامي، وهو مصرف مُنع في شباط/فبراير ٢٠٢٤ من إجراء التعاملات بالدولار من جانب البنك المركزي العراقي، رغم أنه لم يخضع لعقوبات أمريكية. كما أن له مصالح اقتصادية في مجال توريد السلع الأساسية لوزارات مثل وزارة التجارة العراقية. وتشير التقارير إلى دور فائق زيدان، رئيس السلطة القضائية العراقية، وقيس الخزعلي، زعيم عصائب أهل الحق، في طرح اسمه. وقد اختلف برنامج حكومة الزيدي بصورة لافتة عن الحكومة السابقة؛ إذ خُصص القسم الأول منه لحصر السلاح بيد الدولة وتطبيق سيادة القانون، بينما ركز القسم الثاني على السياسة الخارجية وتعزيز العلاقات مع دول الخليج. ومع ذلك، ولتخفيف الضغوط الداخلية، أشار البرنامج بصورة مبهمة إلى تطوير قدرات الحشد الشعبي وتعريف دوره ضمن الإطار الأمني العراقي. وقد وضعت الولايات المتحدة خطاً أحمر في مسار تشكيل الحكومة: ألا يدخل أي وزير مرتبط بالجماعات المسلحة إلى الحكومة. ومن بين ١٩ مرشحاً قُدّموا، نال ١٤ فقط الثقة، فيما رُفض مرشحون مقرّبون من المالكي، وتحالف عزم السنّي، والحزب الديمقراطي الكردستاني. ولا تزال وزارتا الداخلية والدفاع الحساستان بحاجة إلى استكمال. وتكمن المعضلة الأساسية للزيدي في أنه، رغم ظهوره أمام واشنطن بوصفه وجهاً جديداً وبراغماتياً قابلاً للتفاوض، يبقى نتاج النظام نفسه القائم على تقاسم الحصص السياسية، أو المحاصصة. فكثير من وزرائه رشحتهم أحزاب شيعية وسنية وكردية، لا رئيس الوزراء نفسه. ولذلك، من غير المرجح أن تحمل الحكومة الجديدة إصلاحات جذرية تتحدى هيمنة الإطار التنسيقي وشبكات القوة القائمة. ويتمثل الهدف الأمريكي الأساسي في تحويل العراق من محور إيران والصين نحو الغرب. ولهذا الهدف ثلاثة محاور: نزع سلاح جماعات الحشد الشعبي المسلحة وحلّها، وتهيئة بيئة آمنة ومناسبة للشركات الأمريكية، وإعادة بناء علاقات العراق مع دول الخليج العربية. وترى واشنطن أن نزع سلاح الميليشيات قد يقلل النفوذ الإيراني، لكن هذا الافتراض تبسيطي؛ لأن شبكات إيران في العراق ليست عسكرية فقط، بل متجذرة في الوزارات والبرلمان والاقتصاد والعقود وغسل الأموال وتهريب النفط والتحويلات المالية، وتمتد حتى إلى بعض الفاعلين السنّة والكرد. ويُعد إعلان عصائب أهل الحق وسرايا السلام وكتائب الإمام علي استعدادها لتسليم السلاح خطوة إيجابية، لكن جماعات مثل كتائب حزب الله وحركة النجباء تعدّ سلاحها «مقدساً» ومستعدة لمواجهة أوسع مع الولايات المتحدة. ومن المرجح أن هذه الجماعات لن تتراجع إلا بأمر من إيران أو تحت ضغط أمريكي شديد جداً. ولن تكتسب الفرصة الجديدة معناها إلا إذا بقي الدعم الأمريكي ثابتاً، وحددت بغداد وواشنطن مؤشرات قابلة للقياس للتقدم. وقد يكون توسيع قانون مكافحة الإرهاب ليشمل تصنيع الطائرات المسيّرة غير القانونية أو استخدامها أو حيازتها أداة لكبح الميليشيات، لكن الاختبار الحقيقي يكمن في التنفيذ العملي. وفي النهاية، سيكون الزيدي، خلال زيارته المحتملة إلى واشنطن في تموز/يوليو، تحت رقابة دقيقة؛ ومع ذلك، حتى مع افتراض حسن نيته، فإن تغيير اتجاه العراق يحتاج إلى وقت وضغط مستمر وحوافز دقيقة وصبر سياسي.

https://mei.edu/publication/a-new-us-iraq-relationship/

IISS

سلام سيئ: دول الخليج العربية ومذكرة التفاهم بين إيران والولايات المتحدة

صُممت مذكرة التفاهم بين إيران والولايات المتحدة، التي وُقّعت عن بُعد بين رئيسي البلدين في ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٢٦، بهدف تثبيت وقف إطلاق النار، وإعادة فتح ممر الملاحة في مضيق هرمز، وبدء فترة مفاوضات مدتها ٦٠ يوماً، قابلة للتمديد، للتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن مستقبل البرنامج النووي الإيراني. وفي مقابل التزام إيران، قبلت الولايات المتحدة مجموعة من الامتيازات الاقتصادية والأمنية التي قد تؤدي، إذا أصبح الاتفاق نهائياً، إلى إنهاء سياسة الاحتواء الأمريكية لإيران المستمرة منذ عقود. وتدعم

دول الخليج العربية هذا التفاهم، رغم مخاوفها الجدية، لا عن رضا، بل تفادياً لعودة الحرب وأزمة الطاقة والغذاء العالمية. فقد فرضت الحرب الأخيرة عليها كلفة اقتصادية ثقيلة، وأضعفت الثقة بالولايات المتحدة، وكشفت الخلافات الداخلية بين أعضاء مجلس التعاون. وحتى الإمارات، التي كانت في البداية أكثر ميلاً إلى النهج العسكري ضد إيران، اصطفّت في النهاية خلف وقف إطلاق النار، لأن البديل، أي استمرار المواجهة، أشد خطراً على أمن المنطقة واقتصادها. ومن منظور حكومات الخليج العربية، يتمثل الضعف الرئيسي للاتفاق في تكرار عيوب خطة العمل الشاملة المشتركة لعام ٢٠١٥؛ إذ لا تتضمن المذكرة أي إشارة إلى البرنامج الصاروخي الباليستي أو الطائرات المسيّرة الإيرانية، رغم أن إيران أطلقت خلال الحرب آلاف المقذوفات باتجاه دول الخليج العربية. وكان ترامب قد وعد في بداية الحرب بتدمير القدرة الصاروخية الإيرانية، لكنه غيّر موقفه لاحقاً قائلاً إن حرمان إيران من الصواريخ، بينما تمتلك دول أخرى في المنطقة هذه القدرة، أمر «غير منصف». ويعكس هذا التحول أن الولايات المتحدة، بعد إخفاقها في دفع إيران إلى الاستسلام، لم تعد تمتلك الرافعة والدعم الدولي السابقين.كما يتجاهل الاتفاق دعم إيران للجماعات المسلحة غير الحكومية مثل حزب الله في لبنان، وأنصار الله في اليمن، والحشد الشعبي في العراق. فقد تحولت الجماعات المدعومة من إيران في العراق إلى منصات للهجوم على البحرين والكويت والسعودية والإمارات. وبإصرار من إيران، أصبحت هذه الجماعات عملياً مشمولة بوقف إطلاق النار ومحصّنة من مزيد من الهجمات الإسرائيلية أو الخليجية، في وقت أضعفت فيه إسرائيل، منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، كلاً من حماس وحزب الله بشدة، واستهدفت أيضاً قيادات حوثية بارزة. ويمثل الغموض بشأن مستقبل مضيق هرمز مصدر قلق رئيسياً آخر؛ إذ لا يضمن الاتفاق سوى عبور السفن مجاناً لمدة ٦٠ يوماً، تاركاً مسألة الرسوم أو تكاليف الخدمات بعد ذلك مفتوحة. وقد أعلن محمد باقر قاليباف أن هرمز لن يعود أبداً إلى وضع ما قبل الحرب، وأن إيران سيكون لها دور في إدارته. كما عزز البيان المشترك بين إيران وعُمان بشأن «الخدمات» و«التكاليف المرتبطة بها» المخاوف من إنشاء آلية شبه رسوم. وتعارض دول الخليج العربية، باستثناء عُمان، إضفاء طابع رسمي على السيطرة الإيرانية أو فرض رسوم عبور، رغم أن قطر عدّت لاحقاً فرض رسوم مؤقتة لإزالة الألغام أمراً «قابلاً للتفاوض». وخلال فترة الستين يوماً الأولى، قد تحصل إيران على نحو ٢٠ مليار دولار من العملة الصعبة، تشمل ١٢ مليار دولار من الأصول المفرج عنها و٨ مليارات دولار من عائدات النفط والبتروكيماويات إذا عادت الصادرات إلى مستوى ما قبل الحرب. وسيستفيد الحرس الثوري، الذي يسيطر على قطاعات مهمة من الاقتصاد الإيراني، بما فيها النفط والبتروكيماويات، من هذه الموارد، ومن المرجح أن يُستخدم جزء منها في إعادة بناء القدرة العسكرية والشبكة الإقليمية للجماعات المسلحة. كما تعهدت الولايات المتحدة بإخراج قواتها من «محيط» إيران، وهي عبارة قد تشير إلى القوات البحرية المحاصِرة وإلى القواعد الأمريكية في دول الخليج العربية، بما ينسجم مع هدف إيران القديم المتمثل في إخراج الوجود العسكري الأمريكي من الخليج. وإضافة إلى ذلك، التزمت واشنطن ببرنامج إعادة إعمار وتنمية لإيران بقيمة ٣٠٠ مليار دولار، قيل إن دول الخليج قد تموله؛ وهي فكرة رفضتها السعودية بدعوى انعدام الثقة وحاجاتها التنموية، بينما أبدت قطر انفتاحاً أكبر على استخدام الاستثمار لتشجيع إيران على سلوك أكثر سلمية. وإذا نجحت المفاوضات النووية، فقد تتحرر إيران من جميع أنواع العقوبات، لا النووية فقط، بما فيها عقوبات الإرهاب وحقوق الإنسان والبرنامج الصاروخي، بما يعني نهاية سياسة احتواء إيران منذ ١٩٧٩ وعودتها التدريجية إلى الاقتصاد العالمي. غير أن استدامة الاتفاق ليست مؤكدة، إذ تعتمد على سلوك إسرائيل وحزب الله ودول الخليج العربية والكونغرس الأمريكي ومجلس الأمن وأوروبا وحسابات نتنياهو الانتخابية. وفي النهاية، اختارت حكومات الخليج العربية سلاماً سيئاً بدلاً من حرب أسوأ، لكنها لا تملك رافعة كافية لتشكيل النظام الأمني المقبل في المنطقة.

https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/٢٠٢٦/٦/a-

FOREIGN POLICY

حين ينقلب المدّ على بوتين، احذروا الرجل الغارق

تمرّ روسيا بمرحلة صعبة من حرب أوكرانيا. فالعملية العسكرية التي بدأت عام ٢٠٢٢ على افتراض سقوط كييف سريعاً وتنصيب حكومة تابعة، أصبحت الآن أطول زمناً من معركة الاتحاد السوفيتي ضد ألمانيا النازية ومن الحرب العالمية الأولى بأكملها. ولم تحقق القوات الروسية منذ فترة طويلة مكاسب ميدانية بارزة، بل إن بعض البيانات تشير إلى تراجعها إقليمياً في نيسان/أبريل وأيار/مايو. أما الكلفة البشرية فثقيلة للغاية؛ إذ قدّرت الاستخبارات البريطانية عدد القتلى الروس بنحو ٥٠٠ ألف، فيما تقيّم مصادر غربية إجمالي الخسائر الروسية بأكثر من مليون شخص.

كما أن نسبة الاستنزاف صادمة؛ فوفق بعض التقديرات، تخسر روسيا ثمانية قتلى أو جرحى إصابات خطيرة مقابل كل عنصر تخسره أوكرانيا. وقد تجاوز متوسط الخسائر الشهرية الروسية هذا العام ٣٠ ألف شخص، فيما تعرض موسكو مكافآت تصل إلى ٨٠ ألف دولار وإعفاءات من الديون تصل إلى ١٤٠ ألف دولار لاستقطاب المجندين. ووضع القوات الجديدة المستقطبة بالغ السوء أيضاً؛ فبحسب مدونين عسكريين روس، يتراوح متوسط المدة بين دخول المجند الجديد إلى ميدان التدريب وموته في منطقة الحرب بين عشرة أيام وثلاثة أسابيع، وبعد إرساله إلى خط الجبهة لا يتجاوز متوسط بقائه ٢٠ إلى ٣٥ دقيقة. والسبب الرئيسي هو التحول التكنولوجي في ساحة المعركة، ولا سيما تحوّل الطائرات المسيّرة إلى الأداة الأساسية للقتل. وفي الوقت نفسه، نقلت أوكرانيا الحرب إلى عمق الأراضي الروسية؛ إذ تستهدف المسيّرات بعيدة المدى محلية الصنع، مثل FP-١ وFP-٢ وHornet، أهدافاً اقتصادية واستراتيجية ونفسية روسية. ويبدو أن الهجوم الواسع منتصف حزيران/يونيو على موسكو عطّل أكبر مصفاة نفط في العاصمة الروسية حتى عام ٢٠٢٧. وقد ركزت الهجمات الأوكرانية على المصافي وخطوط الأنابيب وبنية تصدير الطاقة ومخازن الوقود، وقُدّر أنها خفّضت قدرة التكرير الروسية بمقدار ٧٠٠ ألف برميل يومياً. كما استُهدفت مصفاة أنتيبينسكي في تيومن، بطاقة تحويل تقارب ١٦٠ ألف برميل يومياً، على مسافة تزيد على ألف ميل من خط الجبهة. وكانت النتيجة تقنين الوقود، ووقف البيع العام للبنزين في شبه جزيرة القرم المحتلة، وفرض التقنين في أكثر من نصف مناطق روسيا، وتراجع إنتاج الديزل في أيار/مايو بنسبة ١٠ في المئة، وحظر مؤقت لتصدير البنزين. وتتزايد الضغوط الاقتصادية كذلك. فوفق تقرير استخباراتي ألماني، بات الإنفاق العسكري الروسي يلتهم نحو نصف الميزانية العامة للدولة. وقد تحدثت رئيسة البنك المركزي الروسي عن تضخم مرتفع، و«تدهور شبه دائم» في الاقتصاد، وأول نقص خطير في اليد العاملة في تاريخ روسيا الحديث. وتراجع البناء السكني في الربع الأول من العام بنحو ٤٠ في المئة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، كما انخفض الطلب على المستودعات التجارية بنحو مماثل. وتضاعف إلغاء الرحلات المدنية أربع مرات، وازدادت عمليات السحب من الحسابات المصرفية. ولملء الخزينة، تحصل الدولة من الأوليغارشية على «مساهمات طوعية» يُتوقع أن توفر نحو ٤ مليارات دولار حتى نهاية ٢٠٢٦، كما صودرت أصول مؤسس روساغرو بقيمة تزيد على ٧ مليارات دولار. وقد زادت هذه الضغوط السخط داخل النخب والمجتمع وحتى في الأوساط القومية المؤيدة للحرب، فيما يقارن بعض الأصوات الروسية الوضع بعام ١٩١٧. ومع ذلك، فإن الخطر الرئيسي ليس الانهيار الفوري، بل ميل بوتين إلى تصعيد الأزمة. فمن أجل الحفاظ على سلطته، قد يزيد الهجمات الهجينة، والتخريب، والهجمات السيبرانية، وعمليات إشعال الحرائق، والتهديدات النووية. وتمثل مراجعة العقيدة النووية الروسية في نهاية ٢٠٢٤، وخفض عتبة استخدام السلاح النووي، والمناورات الروسية ــ البيلاروسية المشتركة ذات الجاهزية النووية، والتهديدات المتكررة ضد الغرب، مؤشرات على هذا النمط. والخلاصة الأساسية أنه مع تدهور الوضع العسكري والاقتصادي والسياسي لروسيا، قد يتصرف بوتين كسبّاح يغرق ويحاول، للبقاء فوق الماء، جرّ الآخرين معه إلى القاع؛ ولذلك قد تصبح الأشهر المقبلة أكثر خطورة داخل روسيا وخارجها.

https://foreignpolicy.com/٢٥/٦/٢٠٢٦/russia-ukraine-war-putin-escalation-

FOREIGN AFFAIRS

من ينتصر في حروب المسيّرات في أفريقيا؟ أوكرانيا ليست ساحة المعركة الوحيدة التي تشكل الحرب الذاتية

FOREIGN AFFAIRS

في ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٥، هاجمت مسيّرات منظور الشخص الأول العاملة بالألياف البصرية، التابعة لجبهة تحرير أزواد، وهي جماعة متمردة من الطوارق، قافلة لقوات الفيلق الأفريقي الروسي والجيش المالي في شمال مالي، واستهدفت شاحنتين. وتكمن أهمية هذا الحدث في أن جماعة متمردة محدودة الموارد استطاعت، بعد أكثر بقليل من عام على ظهور هذه التكنولوجيا في أوكرانيا، استخدام تقنية متقدمة لإحراج فاعلين حكوميين وشبه حكوميين أكثر تجهيزاً. وقبل عقد واحد، كان ميزان المسيّرات في أفريقيا مختلفاً تماماً؛ ففي عام ٢٠١١ نفذت الولايات المتحدة أول ضربة بمسيّرة في القارة ضد قادة كبار في حركة الشباب الصومالية، وكانت آنذاك تكاد تحتكر المسيّرات القتالية، لأن مسيّرة Predator، التي تبلغ قيمتها نحو ٢٠ مليون دولار، لم تكن متاحة إلا للجيوش المتقدمة. أما اليوم فقد انهار هذا الاحتكار، واشترى ما لا يقل عن ٣٧ جيشاً أفريقياً خلال العقد الماضي مسيّرات متفاوتة التعقيد والكلفة. غير أن السنوات الأربع الأخيرة شهدت حصول فاعلين مسلحين غير حكوميين في أكثر من اثني عشر بلداً على مسيّرات استخدموها للاستطلاع، وتوجيه العمليات البرية، وإلقاء قذائف الهاون، وتنفيذ هجمات انتحارية. وبالمجمل، استخدم فاعلون غير حكوميين في ١٧ بلداً أفريقياً على الأقل مسيّرات مسلحة. وقد بدأت المنافسة الأفريقية في مجال المسيّرات في ليبيا وإثيوبيا؛ ففي الحرب الأهلية الليبية الثانية بين ٢٠١٤ و٢٠٢٠، تحولت ليبيا إلى أكثر ساحات القتال نشاطاً بالمسيّرات في العالم، ونفذت حكومة الوفاق الوطني في طرابلس والجيش الوطني الليبي في بنغازي آلاف الهجمات. وفي معركة طرابلس عام ٢٠٢٠، أدت مسيّرات Bayraktar TB٢ التركية، بتحليقها خارج مدى الدفاعات الروسية للطرف المقابل، دوراً حاسماً في إفشال الهجوم على العاصمة. وفي إثيوبيا، خلال حرب ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢٢، عندما تقدمت قوات دفاع تيغراي إلى مسافة ٦٥ ميلاً من أديس أبابا، قلبت الحكومة مسار الحرب بعد حصولها على مسيّرات من إيران وتركيا والإمارات، إذ استهدفت خطوط الاتصال والإمداد التابعة لتيغراي ومنعت سقوط الحكومة الوشيك. لكن نموذج ليبيا وإثيوبيا لم يتكرر في الساحل الأفريقي. فبعد انقلابات ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢٣ وخروج القوات الفرنسية والأمريكية والأممية، اعتمدت الحكومات العسكرية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر على المسيّرات التركية. وكانت النتائج الأولية، ومنها استعادة مناطق في شمال مالي، واعدة، غير أن الإفراط في الاعتماد على القوة الجوية من دون تعزيز القوات البرية وشبكات الاستخبارات المحلية والخدمات العامة لم يؤد إلى ترسيخ سلطة الدولة. وفي الوقت نفسه، تقدمت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين المرتبطة بالقاعدة، وفرع داعش في الساحل، في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، وامتدت إلى شمال بنين وساحل العاج وغرب نيجيريا وتوغو. واستثمر المتمردون سقوط المدنيين في ضربات مسيّرات الحكومات لتحويل السخط المحلي إلى مورد للتجنيد؛ ففي بوركينا فاسو، وبعد مقتل عشرات المدنيين في هجوم عام ٢٠٢٤، نظمت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين عمليات إغاثة وفرقاً طبية. وفي الصومال، استبدلت حركة الشباب قوافل السيارات بالدراجات النارية والعربات الخشبية للاختباء بين المدنيين وتفادي ضربات المسيّرات الأمريكية والصومالية. وتبقى التبعية الخارجية مشكلة مركزية أخرى، إذ تأتي قرابة ٩٠ في المئة من المسيّرات العسكرية الأفريقية من موردين خارجيين. وقد فتح تراجع مبيعات المسيّرات الأمريكية منذ ٢٠٢٠، بفعل ارتفاع السعر والاعتبارات الحقوقية، الطريق أمام الصين، التي تؤمن حالياً نحو ربع المسيّرات التي تشتريها الحكومات الأفريقية، لتصبح أكبر مورد في القارة، فيما دخلت إيران وإسرائيل وتركيا والإمارات السوق بمنطق تجاري صرف. ويمثل السودان مثالاً حاداً؛ ففي ٢٠٢٥ ساعدت مسيّرات TB٢ التركية ومسيّرات مهاجر وأبابيل الإيرانية الجيش السوداني على ضرب مواقع قوات الدعم السريع وإبعادها عن الخرطوم، بينما هاجمت قوات الدعم السريع بورتسودان بمسيّرات انتحارية وفرتها الإمارات، وسط كلفة إنسانية بلغت ١٥٠ ألف قتيل على الأقل وملايين المهددين بالجوع و١٢ مليون نازح. والحل ليس شراء مزيد من المسيّرات الأجنبية؛ فقد بدأت ١١ دولة أفريقية على الأقل، منها كينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا والمغرب، إنتاج المسيّرات. وعلى الجيوش الأفريقية استخدام مسيّرات منخفضة الكلفة وقابلة للاستبدال بما يلائم الحرب غير النظامية، إلى جانب المشاة، وقوات الأمن، وفرق الضرب المتحركة، والشؤون المدنية ــ العسكرية، وآليات الحكم المحلي. ففي المستقبل، لن تكون الأفضلية التكنولوجية وحدها حاسمة، بل القدرة على دمج المسيّرات في البنية العملياتية وحوكمة الأمن.

https://www.foreignaffairs.com/somalia/who-winning-africas-drone-wars

الخلاصة والتحليل الخبير

تقدّم مجموعة السرديات التحليلية الأخيرة في وسائل الإعلام ومراكز التفكير والمؤسسات البحثية الدولية صورةً لنظام إقليمي وعالمي في طور الانتقال؛ نظام تُعاد فيه صياغة معنى الحروب التقليدية، والردع الصاروخي، والقوى الوكيلة، واقتصاد الطاقة، والانقسامات الاجتماعية، ودور الولايات المتحدة. وفي قلب هذه الصورة، لم يعد الشرق الأوسط مجرد ساحة لتنافس القوى الإقليمية، بل تحول إلى مجال تتداخل فيه أمن الطاقة، والتكنولوجيا العسكرية، والأزمة الاجتماعية، والحرب بالوكالة، والمساومة الجيوسياسية، بما يغيّر بنية صنع القرار لدى الدول. ويتمثل المحور الأول البارز في تبدل موقع إيران في المعادلات الإقليمية بعد الحرب الأخيرة ومذكرة التفاهم الإيرانية ــ الأمريكية. فالرواية الغالبة في التحليلات الغربية والإقليمية ترى أن إيران، رغم ما تكبدته من ضربات عسكرية واقتصادية، استطاعت توظيف أزمة الحرب لتثبيت موقعها التفاوضي. ومن منظور دول الخليج العربية، تُعد مذكرة التفاهم بين إيران والولايات المتحدة «سلاماً سيئاً» لكنه لا مفر منه؛ إذ تمنع من جهة العودة الفورية إلى المواجهة وتعيد فتح ممر الملاحة في مضيق هرمز، لكنها من جهة أخرى تترك بلا جواب هواجس الدول العربية الأساسية بشأن الصواريخ الباليستية، والطائرات المسيّرة، والجماعات المسلحة غير الحكومية، والنفوذ الإقليمي الإيراني. وتؤكد هذه الرواية أن دول الخليج، بفعل هشاشتها الاقتصادية، وتراجع ثقتها بالولايات المتحدة، وغياب موقف موحد، اضطرت إلى دعم اتفاق قد يعزز موقع إيران على المدى الطويل. وفي هذا السياق، تحولت مسألة مضيق هرمز إلى أحد أبرز رموز القوة الإيرانية الجديدة؛ إذ تشير التحليلات إلى أن طهران أدركت أن تهديد مسارات الطاقة يمكن أن يضغط على واشنطن وشركائها الإقليميين بسرعة وفاعلية أكبر من تفعيل القوى الوكيلة بصورة كاملة. وفكرة فرض رسوم على خدمات الأمن والسلامة والبيئة في هرمز، مع تقدير إيرادات سنوية تقارب ٤٠ مليار دولار للدول المعنية، تواجه معارضة الولايات المتحدة وعُمان وكثير من الحكومات العربية، لكنها تعبّر عن محاولة إيران تحويل قدرتها على التعطيل إلى أداة مؤسسية ومالية وتفاوضية؛ وبذلك ينتقل هرمز من كونه اختناقاً جيوـاقتصادياً إلى رافعة لحوكمة أمنية. أما المحور الثاني فهو إعادة تعريف دور القوى الوكيلة الإيرانية. فحزب الله وحماس والحوثيون والجماعات العراقية لا يزالون مهمين لطهران، لكنهم لم يعودوا العمود الرئيسي لردعها. فبعد ٧ تشرين الأول/أكتوبر والحروب اللاحقة، تراجعت حماس بشدة، وفقد حزب الله جزءاً كبيراً من قدرته البشرية والقيادية وترسانته، كما عطّل سقوط حكومة بشار الأسد في سوريا مسار الدعم التقليدي الإيراني لحزب الله. وفي هذه الرواية، لم يعد حزب الله درعاً لإيران بقدر ما أصبح محتاجاً إلى دعمها. وتُفسَّر التقديرات التي تتحدث عن انخفاض ترسانته من نحو ١٥٠ ألف صاروخ إلى ٢٥ ألفاً أو أقل، وامتناعه عن دخول حرب شاملة أثناء الهجوم الأمريكي والإسرائيلي على إيران، بوصفها مؤشرات على تغير وظيفة محور المقاومة. وفي لبنان، يستكمل الاتفاق الإطاري بين إسرائيل ولبنان هذا الاتجاه؛ إذ يلزم، تحت رقابة أمريكية وثيقة، الجيش اللبناني بتولي المسؤولية الأمنية الكاملة في مناطق اختبارية في الجنوب وتفكيك البنية التحتية لحزب الله. وقد ربطت إسرائيل انسحابها بنزع سلاح قابل للتحقق لحزب الله، وربطت واشنطن مساعداتها العسكرية والإنسانية بتقدم لبنان في فرض سيادته الأمنية. غير أن السؤال المركزي يبقى قائماً في كل السرديات: هل يملك الجيش اللبناني القدرة والإرادة لمواجهة حزب الله؟ والإجابة الغالبة حذرة ومتشائمة؛ إذ يبدو الاتفاق، تحليلياً، أقرب إلى اختبار لتوازن القوة الميدانية بين الدولة اللبنانية وحزب الله وإسرائيل والولايات المتحدة منه إلى نهاية فعلية للنزاع. ويتمثل المحور الثالث في العراق ومحاولة الولايات المتحدة إعادة ترتيب علاقتها ببغداد. فطرح علي فلاح الزيدي رئيساً جديداً للوزراء يُقدَّم في السردية النخبوية بوصفه فرصة حذرة لتقليص النفوذ الإيراني وإعادة العراق إلى مدار الغرب والعالم العربي. وتسعى واشنطن إلى ثلاثة أهداف رئيسية: نزع سلاح الجماعات المسلحة في الحشد الشعبي وحلّها، وخلق بيئة آمنة للشركات الأمريكية، وتعزيز علاقات العراق بدول الخليج العربية. غير أن التحليلات تؤكد أن النفوذ الإيراني في العراق ليس عسكرياً فقط، بل متجذر في الوزارات والبرلمان والعقود وشبكات غسل الأموال وتهريب النفط والمصالح الاقتصادية العابرة للجماعات. لذلك، حتى إذا قبلت بعض الفصائل، مثل عصائب أهل الحق أو سرايا السلام، بتسليم السلاح، فإن جماعات مثل كتائب حزب الله وحركة النجباء لن تتراجع غالباً إلا تحت ضغط أمريكي شديد أو بأمر مباشر من إيران. ومن ثم، فإن العلاقة الجديدة بين واشنطن وبغداد تبدو نافذة فرصة محدودة لا تحولاً نهائياً. أما المحور الرابع فهو الأزمة الداخلية الإيرانية. فالتحليلات المرتبطة بالمجتمع الإيراني تعرض صورة مغايرة لـ«النصر الاستراتيجي»: فمن جهة، استطاعت إيران الحفاظ على موقعها إقليمياً وتفاوضياً، ومن جهة أخرى يقبع المجتمع الإيراني تحت ضغط الحرب، والتضخم، والقمع، وأزمة العمل، وتآكل الطبقة الوسطى. وقد قُدرت خسائر الحرب بما لا يقل عن ٢٧٠ مليار دولار، فيما دفع التضخم القريب من ٦٠ في المئة وارتفاع كلفة السكن وتراجع القدرة الشرائية الطبقة الوسطى نحو سقوط طبقي متسارع. وتُظهر دراسات أن

الطبقة الوسطى الإيرانية انكمشت بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٩ بنحو ٨٨ في المئة، وأن متوسط الدخل الحقيقي السنوي انخفض بنحو ٢٨ في المئة. ولهذا المسار، إلى جانب أثره الاقتصادي، دلالة سياسية مهمة؛ فالطبقة الوسطى التي كان لها دور في الحركة الخضراء عام ٢٠٠٩ واحتجاجات ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، أصبحت اليوم أكثر انشغالاً بالبقاء، وقد تفقد قدرتها التاريخية على التعبئة السياسية. وفي السياق نفسه، تكشف تقارير تردد الإيرانيين على مدينة وان التركية البعد الإنساني للأزمة؛ إذ تحولت وان إلى صمام تفريغ نفسي لمجتمع عالق بين القمع الداخلي والحرب الخارجية وانعدام الأمن الاقتصادي. ويعكس تراجع أعمال النوادي الموجهة إلى الإيرانيين بنسبة ٧٠ في المئة أثناء الحرب وعودة المسافرين تدريجياً بعد وقف إطلاق النار أن المجتمع الإيراني لا يواجه أزمة سياسية فحسب، بل إنها كاكاً اجتماعياً عميقاً. وتلخص عبارة أحد المسافرين، «لا أعرف من ربح الحرب، لكن الناس خسروا»، الفجوة بين رواية النصر الرسمية والتجربة اليومية للمجتمع. أما المحور الخامس فهو تمدد الحرب القائمة على التكنولوجيا وسباق التسلح. فمن أفريقيا إلى أوكرانيا، ومن الشرق الأوسط إلى الأراضي الأمريكية، تحولت المسيّرات والصواريخ إلى أدوات رئيسية للردع والضرب والاستنزاف. ففي أفريقيا، استطاع متمردون محدودو الموارد، عبر مسيّرات رخيصة وحتى عاملة بالألياف البصرية، إهانة قوات حكومية وروسية. وفي مالي، لم يؤد استبدال فاغنر بالفيلق الأفريقي الروسي إلى حل الأزمة، بل كشف ضعف موسكو في الحفاظ على نفوذها الميداني. وفي حرب أوكرانيا، استهدفت المسيّرات بعيدة المدى المصافي والبنية التحتية للطاقة في روسيا، وخفّضت قدرتها التكريرية بنحو ٧٠٠ ألف برميل يومياً. وفي الوقت نفسه، تحذر التقييمات الاستخباراتية الأمريكية من ارتفاع عدد الصواريخ القادرة على تهديد الأراضي الأمريكية من أكثر من ٣٠٠٠ صاروخ حالياً إلى أكثر من ١٦ ألفاً بحلول ٢٠٣٥. ويشير ذلك إلى دخول العالم مرحلة لم تعد فيها الأفضلية العسكرية رهناً بالتكنولوجيا المتقدمة وحدها، بل بقدرة الإنتاج الكثيف، والدمج العملياتي، والصلابة الدفاعية. في المحصلة، تُظهر السردية النخبوية الدولية أن الشرق الأوسط يقف عند عتبة مرحلة من «السلامات المشروطة»، و«الردوع الهشة»، و«المنافسات متعددة الطبقات». فالولايات المتحدة لا تزال فاعلاً حاسماً، لكن صدقيتها وانسجام سياستها تراجعا. وإيران تضررت من الضغوط، لكنها تستثمر الفجوات وضرورات الطاقة لإعادة بناء أدواتها. وتسعى إسرائيل إلى تحويل مكاسبها العسكرية إلى ترتيبات أمنية مستدامة. وتهرب دول الخليج العربية من الحرب، لكنها تخشى أيضاً نتائج سلام يعزز إيران. أما العراق ولبنان فقد تحولا إلى ميداني اختبار لسيادة الدولة في مواجهة الفاعلين المسلحين. وخلف كل هذه التحولات، تدفع المجتمعات، لا الدول وحدها، الكلفة الأساسية.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.